الأحكام النحوية المرجَّحة بالأوْلى في الفعل الماضي عند ابن يعيش (643هـ)

Grammatical Rulings Preferred by Ibn Ya'ish (643 AH)

هديل حميد محمد علي

Hadyle Hameed Mohammed Ali

E-mail:eduhm250165@stu.uosamarra.edu.iq

جامعة سامراء/ كلية التربية للعلوم الانسانية

Samarra University / College of Education for Humanities

أ.د رائد عبد الله حمد السامرائي

Prof. Dr. Raed Abdullah Hamad al-Samarrai

E-mail:dr.raeid@uosamarra.edu.iq

جامعة سامراء/ كلية التربية للعلوم الانسانية

Samarra University / College of Education for Humanities

الكلمات المفتاحية :ابن يعيش، شرح المفصل، الترجيح النحوي، الأوْلى، الفعل الماضي، السماع والقياس.

Keywords: Ibn Ya'ish, Sharh al-Mufassal, Grammatical Preference, Al-Awla (The Preferable), Past Tense Verb, Al-Sama' and Al-Qiyas.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأحكام النحوية التي رجّحها ابن يعيش (643هـ) بصيغة (الأوْلى) في الفعل الماضي في كتابه شرح المفصل، والكشف عن منهجه في الترجيح بين الأقوال النحوية، وتحليل أسس الترجيح النحوية وأبرزها السماع والقياس، وقد ركز البحث في المواضع التي صرّح فيها ابن يعيش بلفظ (الأوْلى) بجمعها ودراستها استقرائيًا من تأسيس القاعدة النحوية ووازن بينها وبين آراء البصريين والكوفيين وغيرهم من أئمة النحو، مبينًا أثر التركيب النحوي في الكلام وصحة المعنى وبيان مكانة الفعل الماضي وأثره في الجملة وكذلك التغييرات التي تطرأ في الكلام عند دخول الحروف عليها والتركيز على أصول القياس في التوجيه.

Abstract:

This research aims to study the grammatical rulings that Ibn Ya'ish (643 AH) preferred in the form of (the first) in the past tense verb in his book Sharh al-Mufassal, and to reveal his method in preferring between grammatical statements, and to analyze the foundations of grammatical preference, most notably hearing and analogy. The research focused on the places where Ibn Ya'ish explicitly stated the word (the first) by collecting them and studying them inductively from the establishment of the grammatical rule and comparing them with the opinions of the Basrans, Kufans and other imams of grammar, showing the effect of the grammatical structure on speech and the correctness of meaning and showing the position of the past tense verb and its effect on the sentence, as well as the changes that occur in speech when letters are added to it and focusing on the principles of analogy in guidance.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، حمداً يليقُ بجلالِه وعظيمِ سلطانِه، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين.

ثم فيمّا بعد.. إنَّ الدرسَ النحويَّ العربيَّ اعتمد في جوهره على استنباطِ القواعد من القرآن الكريم وكلام العرب الموثوق بعربيتهم، وتطبيقها على قواعد القياس والتنظير والترجيح والأوْلى بالقياس والسماع، فتباينت فيه مناهج العلماء بين الإعمال والإهمال، والإضمار والإظهار، والأوْلى وغير الأوْلى. ومن أشهر مظاهر هذا النضج المنهجي هو مصطلح (الأوْلى) كون مصطلحاً ترجيحياً يكشف عن القاعدة النحوية فلا يقتصر بجرد الأقوال إلى المفاضلة بينها على أساسٍ من التعليل والقياس وصحة التركيب، ويُعَدُّ الفعلُ الماضي أحدَ المحاور الأساسية في البناء النحوي؛ لما يتعلّق به من أحكامٍ في الإعمال، والتنازع، والتعدية، والإسناد، والبناء للمجهول، واتصال الضمائر، وغير ذلك من القضايا التي تتداخل فيها الدلالة الزمنية بالبنية التركيبية.

تناول البحث الأحكام النحوية المرجَّحة بالأوْلى في الفعل الماضي عند ابن يعيش (643هـ)، في كتابه شرح المفصل، وهو من أهم الشروح في الفكر النحوي، إذْ جمع بين عرض المذهبين البصري والكوفي، ومناقشة أدلتهما، ثمّ الترجيح الرأي (الأوْلى) منهما.

ويعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى كثرة ورود مصطلح (الأَوْلَى) في ترجيحات ابن يعيش (643هـ) ، مما يدلّ على منهجٍ واضح في المفاضلة بين الأقوال النحوية. وقد تناول البحث خمسة مسائل ورد فيها الترجيح بالأوْلى، وهي: إعمال الفعل الماضي الثاني، إضمار الفعل بعد همزة الاستفهام، إسناد الفعل بالظرف أوْلى، بناء الفعل الماضي، و ما عدا وما خلا بين الفعلية والحرفية.

وتكمن أهمية هذه المسائل لكونها قضايا نحوية بحتة تبيّن احمام الفعل الماضي ، كالتنازع في العمل، والاشتغال، وباب النيابة عن الفاعل، وأحكام بناء الأفعال، وهي من الأبواب التي يكثر فيها الخلاف النحوي، مما يجعل دراستها ذات أثرٍ في ضبط القاعدة النحوية وفهم آليات الترجيح بين الأقوال، كما تسهم في الكشف عن طبيعة التفكير النحوي عند العلماء، وبيان اعتمادهم على الأصول اللغوية في توجيه الأحكام، الأمر الذي يعزّز فهم بنية الجملة العربية ودقة التعبير فيها، ولاسيما ابن يعيش واهتمامه بعلم النحو.

الأحكام النحوية المرجَّحة بالأوْلى في الفعل الماضي عند ابن يعيش (643هـ)

الأحكام النحوية لغةً:

جاء في معجم الصـــحاح تعريف الحكم بقولهم" :الحكم مصـــدر قولك :حكم بينهم بحكم أي

قضـــى وحكم له وحكم عليه، والحكم أيضـــاً :الحكمة من العلم، والحكيم العالم صـــاحب الأمر، والحكيم المتقن للأمور. (الجوهري، 1999م : 225/2) ويدلّ هذا التعريف على أنّ أصـــل الدلالة اللغوية للحكم يدور على معنى القضاء والإتقان والرسوخ في العلم. (الجوهري، 1999م : 225/2) وَ ورد لفظ الحكم في التنزيـل العزيز في قولـه تعـالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحُكۡمَ صَبِيّٗا ١٢﴾.(مريم:12) أي الحكمة والفهم، وقوله تعالى: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحِكۡمَةَ﴾ (ص:20) ومن معانيه أيضـــاً ما يتصـــل بأداة اللِّجام، إذْ يقال: ((حكمة اللجام ما أُحِيطَ باللِّجام، وهي حديدة في اللجـام تكون على أنف الفرس، وحكمتـه تمنعـه عن مخـالفـة راكبـه)). (الجوهري، 1999م : 226/2) وفي هذا إشارة واضحة إلى معنى المنع والضبط.(ابن منظور،1994م: ١٤٤/٢)

الحُكمُ في الاصـــطِلاحِ: إســـنادُ أمرٍ إلى آخَرَ إيجابًا أو سَـــلبًا. (يُنظر: الجرجاني،1983م:92، والكوراني،2008م:208/1)

المرجَّح: قال ابن فارس:((الراء والجيم والحاء أصـــل واحد يدل على رزانة وزيادة، يقال: رجح الشـــيء وهو راجح إذا رزن، وهو من الرجحـــان)) (ابن فـــارس،1972م:٤٢٠) وقـــال ابن منظور(711هـــ) : ((الراجح الوازن، ورجح الشيء بيده ونظر ما ثقله، وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال)). (ابن منظور،1994م:445/2)

المرجّح في الاصـطلاح: هو أمور وخصـوصـيات تكون سـببا لتقديم أحد المتقابلين على الآخر ومورد لحاظه ومحل أعماله تارة السَنَدان، فيحكم لأجل ذلك بأخذ سند وطرح سند آخر، ويسمى بمرجح الصدور لكونه علة للحكم بصدور الدليل الواجد له وعدم صدور الفاقد.

وأيضًـا: الظاهران المتقابلان فيحكم لأجله بتقديم ظاهر على ظاهر آخر، ويسمى بمرجح الظهور لكونه سببًا لترجيح ظهور على ظهور. (الأردبيلي،2019م:238)

الأوْلى لغةً: قال ابن فارس: ((وَلي) : الواو واللام والياء: أصل صحيح يدل على قرب من ذلك الولي: القرب، يقال: تباعد بعد ولي، أي قرب، وجلس مما يليني، أي يقاربني .... وفلان أوْلى بكذا، أي أحرى به وأجدر)) (ابن فارس،1972م: 141/6) وقال ابن منظور : ((الوفلان أوْلى بكذا ، أي أحرى بـه وأجدر ، يقال : هو الأوْلى، وهم الأوالي والأولون على مثال: الأعلى والأعالي والأعلون، وتقول في المرأة هي الوليا ، وهما الوليان، وهنّ الولى، وإن شـــئت الوليات، مثل: الكبرى، والكبريان، والكبر، والكبريات)). (ابن منظور،1994م: 408/15)

تعريف مصـطلح الأوْلى :هو أحد أهم ألفاظ الترجيح، و يقصـد به القول المقدم على غيره من الأقوال الراجحة، عند مناســـبته للزمان، والمكان، أو لكونه أرفق بالناس ،وجاء هذا المصـــطلح بصيغ مختلفة، نحو: (هو أوْلى، والأوْلى أنْ، وهذا أوْلى، لكان أوْلى، أولاهما كذا). (ينظر: ابن فرحون،1990م: 122، والمقديسي،2003م: 323/2)

أولاً: إعمال الفعل الماضي الثاني

ذهب ابن يعيش إلى أن إعمال الفعل الثاني في (ضَـــرَبَنِي وَضَـــرِبْتُ زيدًا) أوْلى وهو بالحمل على الإضمار بشرط التفسير وذلك بقوله: ((ذهب الجميع إلى جوازِ إعمال أيهما شئتَ، واختلفوا في الأولوية، فذهب البصـريون إلى أنّ إعمال الثاني أوْلى وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أوْلى، فإذا قلت: (ضَـرَبَنِي وَضَـرِبْتُ زيدًا)، نصبتْ (زيدًا) ،لأنّك أعملت فيه (ضَـرَبْتُ)، ولم تُعمِل فيه لفظاً، وإن كان فيه المعنى عليه...وأمّا حذفُ الفاعل ألبتّة، وإخلاء الفعل عنه، فغيرُ معروف في شيء من كلامهم، فكان ما قلناه، وهو الحملُ على الإضمار بشرط التفسير أوْلى؛ إذ كان له نظيرٌ من كلام العرب، فكان أقَل مخالفة)).(ابن يعيش،2001م:207/1)

وهو رأي سيبويه (180هـ) أنَّ الفعل الأول فيه فاعلًا مضمرًا دلّ عليه الفاعل أو الضمير المذكور في الفعل الثاني ، وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوِّ الفعل من فاعل في اللفظ ، فإن قلتَ: (ضَـرَبْتُ وضَـرَبُوني قومَك) نصـبتَ مفعولًا بعده ، إلا في قول من قال: (أَكَلُوني البراغيثُ)، أو تَحملُه على البَدَل فتجعله بدلاً من المضـمَر، كأنّك قلت: (ضَـرَبْتُ وضَـرَبَنى ناسٌ بنو فلانٍ). فمن هنا تقول: (ضَـــرَبْتُ وضَـــرَبَنِي عبدَ اللهِ)، تُضْـــمِرُ فاعِلًا في (ضَـــرَبَنْي) كما أضـــمرتَه في (ضَرَبُونِي)، فلو قلت: (ضَرَبَنِي وضَرَبَتُهم قومُكَ) رفعتَ ؛لأنَّك شغلتَ الآخِر فأضمرتَ فيه، كأنّك قلت: (ضَـــرَبَنْي قومُك وضَـــرَبْتُهُمْ) على التقديم والتأخير، إلاّ أن تَجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفَع. (سيبويه، 1988م:78/1_79)

وَ وافقه المبرد (285هـ) بإعمال الفعل الثاني وإهمال الفعل الأوْل على تقدير أنَّ السامع يعلم أنَّ الأول قد عمل كما عمل الثاني لعلم المخاطب ، وذلك بقوله: ((هَذَا بَاب من إِعْمَال الأول وَالثَّانِي وهما الفعلان اللَّذَان يعْطف أَحدهمَا على الآخر، وَذَلِكَ قَوْلك: (ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زيدٌ ، ومَررتُ بِعبدِ اللهِ، وَجَلَستُ وَجلسَ إِلَى أَخَوَاك، وَقمت وَقَامَ إِلَى قَوْمك) فَهَذَا اللَّفْظ هُوَ الَّذِي يختاره البصريون وَهُوَ إِعْمَال الْفِعْل الآخر فِي اللَّفْظ، وَأما فِي الْمَعْنى فقد يعلم السَّامع أَن الأول قد عمل كَمَا عمل الثَّانِي فَحذف لعلم الْمُخَاطب)). (المبرد،د.ت:72/4)

فإنَّ الإعمال في اللفظ يكون للفعل الثاني من دون الأول؛ و يُنسب المعمول الظاهر إلى الفعل الثاني لأنه الأقرب إليه من جهة التركيب النحوي، ويعود السبب إلى أن العطف يُشير إلى مشـــاركة الفعل الثاني للأول في الحكم، وتم اختيار إعمال الفعل الثاني من باب التخفيف والاختصـــار، أما فيمّا يخص الفعل الأول فإنْ عمله مقدر في المعنى وليس في اللفظ ؛ لأنّ السامع يدرك ضمنيًا أنَّ له معمولًا محذوفًا يطابق ما عمل فيه الفعل الثاني، لكن هذا المعمول لم يُذكر صـراحةً اعتمادًا على وضـوح المعنى من السـياق وإدراك المسـتمع له، فإنْ يحذف معمول الفعل الأول لا يدل على ضـــعف عمله أو قصـــوره، بل هو حذف اختياري جاء نتيجة لقرينة

العطف ووحدة المعنى بين الفعلين، ومثل ذَلِك فِي الْحَذف قول الشَّاعِر فَحذف أَكثر من هَذَا، قول الشاعر: (ابن الخطيم ، ديوانه:239)

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ والرأْيُ مُخْتَلِفُ

أَرَادَ بقوله نَحن بِمَا عندنَا راضــون وَأَنت بِمَا عندنَا رَاض فاجتزأ بِخَبَر الْوَاحِد عَن الْجَمِيع؛ وعلل باختيار إِعْمَال الآخر ؛لِأَنَّهُ أقرب من الأول أَلا ترى أَن الْوَجْه أَن تَقول: (خَشَـنْتُ بِصَـدْرِكَ وَصَـدْرِ زَيْدٍ) (المبرد، د.ت:73/4) فتعمل الْبَاء؛ لِأَنَّهَا أقرب وَقد حملهمْ قرب الْعَامِل على أَن قَالَ بَعضهم : (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) (ابن منظور،1994م:882/2) وَإِنَّمَا الصّفة للجحر فَكيف بِمَا يَصــح مَعْنَاهُ؟، (المبرد،د.ت:73/4) وحجتهم في ترجيح إعمال الثاني أنه أقربُ إلى المعمول،ولا يتغير المعنى في إعماله ، ولا فرق عندهم في المعنى بين الفعلين ومن قولهم:(جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) و (ماءُ شَنٍ بَارِدٌ)،و هو مأخوذ من بيت شعر : (عنترة بن شداد، 1964م:33)

كذبَ العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ إن كنتِ سَائِلَتِي غَبوقًا فَاذْهَبِي

فاتبعوا الوصــف بناء ماقبله حتى ولم يكن المعنى فيه شــيء منه وذكر ابن يعيش أن الخراب ليس وصفًا (للضبّ) ، والشَنّ ليس وصفًا للبرودة وإنّما للماء؛ فإعمالهم مع الأقرب حتى ولم يكن فيه المعنى وحقهما الرفع ،نحو: (هذا جُحرُ ضــبٍّ مُتهدِّمٌ)، فأنَّه الخَرابُ ليس بالضّــبّ وإنَّما في جحره ، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضــب، أي معناه يدلّ على أنّ الخراب والتّهدّم إنّما يَكونُ للجحر، والشــيءُ نفسُــه يحصــلُ لك إذا ثنّيْتَ فقُلتَ: (هذان جُحْرا ضــبٍّ خَرِبــانِ).(ينظر:ســيبويــه،1988م:436/1،وابن يعيش،2001م:210/1، و الســمين الحلبي،2020م:51/1)

وخالفهم ابن السراج(316هـــ) فذهب إلى أن الفعل الأول هو العامل في الفاعل، وذلك بقوله :((فإن قلت: (ما أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زيدًا) إن نصبت (زيدًا) بـــ(أجمل)، فإن نصبته ب(أحسن) قلت: (ما أَحْسَنَ وَأَجْمَلَهُ زيدًا) تريد: (ما أَحْسَنَ زيدًا وَأَجْمَلَه). (ابن السراج،د.ت:106/1)

وعلى هذا مذهب إعمال الفعل الأول، وكذلك: (ما أَحْسَـنَ وأجملَهما أخويك، وما أَحْسَـنَ وَأَجْملَهم أخوتك)، فهذا يبين لك أن أحسن وأجمل وما أشبه ذلك أفعال. وتقول: (ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ)، فالوجه الرفع ، و(ما) الثانية في موضـع نصـب بالتعجب وتقدير ذلك ما أحسـنَ كون زيدٍ)، فتكون (ما) مع الفعل مصدرًا إذا وصلت به كما تقول: (ما أحسنَ ما صَنَعَ زيدٌ)، أي: ما أحسن صنيع زيد وصنع زيد من صلة (ما) وتقول: (ما كان أحسَنَ زيدًا، وما كانَ أظرفَ أبَاك)، فتدخل (كان) ليعلم أن ذلك وقع فيما مضــى، كما تقول: (مَنْ كانَ ضــربَ زيدًا)، تريد: من ضــرب زيدًا (ومَنْ كانَ يُكَلمُكَ) تريد: مَنْ يكلمكَ، (فكان) تدخل في هذه المواضـــع، وإن أُلغيت في الإعراب

لمعناها في المستقبل والماضي من عبارة الأفعال؛ فلم يشترط إعمال الثاني وأجاز إعمال الأول فقط.(ينظر:ابن السراج،د.ت:106/1)

وتابعه أبو جعفر النحاس(338هـ) بأنَّ الفعل الأول هو عامل النصب في الاسم، قياسًا على قول عمر بن أبي ربيعة: (ابن أبي ربيعة ، د–ت: ٤٩٨)

إذا هى لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ تُنُخَّلَ، فاسْتَاكتْ به، عُودُ إسْحِلِ

فرفع (عودِ إسحلِ) للفعل الأول (تُنُخِّلَ)، وتقدير البيت: (تُنُخَّلَ) عودُ إسحلِ فاستاكت به.ولو أعمل الثاني فالتقدير: تُنخّل فاستاكت بعودِ إسحل. تُنخّل فاستاكت بعودِ إسحل ، فالفعلين (تُنُخَّلَ) و(استاكتْ) توجها إلى معمول واحد ظاهر بعدهما واختار الكوفيون الفعل الأول.(ينظر: النحّاس،2000م:434/4، و الشريف الجرجاني،2000م :12/27)

و أيَّد أبو البركات (577هـ) الفعل الأول في الإعمال ، فقال: ((والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أوْلى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدَّي إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمار قبل الذِّكر لا يجوز في كلامهم)).(أبو البركات،2003م:73/1)

إذْ بيّن أبو البركات أنّه عند اجتماع فعلين أو أكثر على معمول واحد، أي أن كل فعل منهما يطلب مفعولًا أو فاعلًا مشتركًا، يكون الإعمال للفعل الأول ؛ محتجًا بأنّه إذا أُعمل الفعل الثاني، لزم أن يُضمر له ضمير قبل أن يُذكر مرجعه، وهذا مخالف عند العرب ؛لأنَّ العرب لا تستعمل الضمير إلا بعد أن يُذكر مرجعه، لأن الضمير فرع والاسم أصل، فلا يُقدَّم الفرع على الأصلِ؛ لذلك إعمال الفعلُ الأول في بابِ التنازعُ أوْلى من إعمالِ الفعلُ الثاني؛ لأنَّ إعمالَ الثاني يؤدي إلى مخالفةِ قاعدة منع الإضمار قبل الذكر، فهذه الحجة مبنية على تصور العرب للضمير بوصفه تابعًا لا يُقدَّم على متبوعه، من أدلته في النقل قول امرئ القيس : (امرأ القيس،2004م:39)9)

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المالِ

فإنما رفع (قليلٌ)؛ لأنَّه لم يجعله مطلوبًا، بل طلب الملك، واكتفى بالقليل الذي عنده ولو لم يرد ذلك لنصب (قليلًا) و فسد المعنى ، يعني أنه رفع (قليلا و كفاني) ولكن لم ينصبه ب (أطلب)؛ لأن امرئ القيس أراد: لو سعيت لمنزلة دنيئة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، أي: أَعْمَلَ الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب قليلًا.(ينظر: السيرافي،1974م:370/1، و أبو البركات،2003م:71/1_72) أمَّا القياس على القاعدة النحوية فهو أن الفعل الأول سابقٌ للثاني، وهو أوْلى بالعمل منه، إلَّا أنَّه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أوْلى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء (ظَنَنْتُ) إذا وقعت مبتدأة، نحو: (ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا) بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمًا ، زَيْدٌ قَائِمًا ظَنَنْتُ) وكذلك لا يجوز إلغاء (كان) إذا

وقعت مبتدأة نحو: (كانَ زيْد قائمًا) بخلاف ما إذا كانت متوســـطة، نحو: (زَيْدٌ كَانَ قَائِمًا) فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل. (ينظر: أبو البركات،2003م:73/1)

والظاهر أن إعمال الفعل الثاني هو الأوْلى وهو ما اسـتقر عليه مذهب البصـريين وتبنّاه سيبويه والمبرّد و ابن يعيش اعتمادًا على الشواهد المسموعة يقوم ذلك على إضـمار الفاعل في الفعل الأول وتفسـيره بالاسـم الظاهر بعد الفعل الثاني، مما يمنع ترك الفعل مِنْ دون فاعل، وهو ما يتســق مع كلام العرب على وفق ما أكده ســيبويه، واســتند إلى قاعدة نحوية عامة تفيد أن الأقرب أوْلى بالعمل؛ إذْ يكون الفعل الثاني أقرب إلى الاســم المتنازع عليه وأحق بالإعمال، من دون اضـطراب في المعنى لأن دلالة الفعلين متشـابهة. ومن أدلتهم ،نحو: (جُحرُ ضـبٍّ خربٍ)، ما يدل على أولوية التركيب النحوي على دلالة المعنى.

ثانيًا: إضمار الفعل بعد همزة الاستفهام

ذهب ابن يعيش (643هـ) إلى أنْ ينصب الاسم على المفعولية بفعل مضمر؛ لأنَّه مسبوق بـ(همزة الاستفهام) وهو الوجه المختار عنده، فقال:((يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفًا على فعل،وذلك إذا ولي الاسمُ حرفًا هو بالفعل أوْلى)). (ابن يعيش،2001م :407/1)

فرأى ابن يعيش أنَّ الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام يُنصَب على المفعولية بفعلٍ مضمر، لا على العطف على الفعل المذكور بعده، ويعدّ هذا الوجه هو المختار عنده. و أنَّ همزة الاستفهام أوْلى بدخولها على الفعل، فإذا تلاها اسمٌ منصوب فنُصب بفعلٍ محذوف قبل الاسم.(ينظر: ابن يعيش،2001م :407/1)

وهذا مذهب سيبويه (180هـ) بأنَّ أدوات الاستفهام تختص بدخولها على الفعل في الأصل ولا تدخل على الاسماء، فقال: ((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلَّا أنَّهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصلُ غيرُ ذلكَ)).(سيبويه،1988م :98/1_99) وذكر في باب ما ينصب في الألف، بأنْ تقول: (أَعبدَ الله ضَرَبْتَه)، و(أزيدًا مررتَ به)، و(أعمرًا قتلتَ أخاه)، و(أعَمرًا اشْتَرَيتَ له ثوبًا)، فجميع هذه الاسماء أضمرتَ بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيرُه، كما فعلتَ ذلك فيما نصبتَه في هذه الأحرف في غير الاستفهام)). (سيبويه،1988م :101/1) فعند سيبويه همزة الاستفهام مجيئها مع الفعل ، وأمَّا مع الاسماء فهو شاذ وقليل وأن الأصل دخولها على الأفعال سواء مضمرًا أو ظاهرًا ،نحو: (أعبدَ اللهِ ضَرَبْتَهُ)، و(أَزيدًا مَرَرْتَ بِهِ)، و(أعَمرًا قَتَلْتَ أَخَاهُ)، و(أَعَمْرًا اشْتَرَيْتَ لَهُ ثَوبًا)، فالأسماء كلها منصوبة على المفعولية بفعل مضمر، وبهذا فأن الاسم المنصب غير مستقلاً في معناه، وإنما بتقدير الفعل المضمر الذي يفهم من المعنى، ومن أدلة الشعر قول الشاعر: (جرير ،د_ت:184/2)

أَثَعْلَبةَ الفَوارِسَ أم رِيَاحاً عدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا

إذْ نصبت (الهمزة) الاسم الواقع بعدها بفعل مضمر يفسره ما بعده في (أثَعْلَبة)؛ وتقديره: أأهنتَ ثعلَبةَ، وقيل: (تقديره أساويت أو أحقرت).(ينظر: الشاطبي،2007م :983/2) والعلة في اختيار النصب هي أن الهمزة تطلب في الأصل أن يليها فعل لا اسم. (ينظر: السيرافي،2008م :151/3) فلو أوقعتَ عليه (الفعلَ) أو بشيء من سببه نصبتهَ، يُفسر هنا هو التفسيرُ الذى فُسَّرَ في الابتداء؛أيُّ: أنّك تُضمِر فِعلاً في الابتداء، إلاَّ أنّ النصب هنا أوْلى، نحو: (ذلك أَعبدَ الله كنتَ مِثلَه)؛ لأنَّ كنتَ فعلٌ والمِثلُ مضافٌ إليه وهو منصوبٌ. ومثلُه (أزيداً لستَ مثلَه)؛ لأنّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك: (أزيداً لقيتَ أخاهُ). وهذا باتفاق مع الخليل . (ينظر: سيبويه،1988م :102/1)

وَ وافقهم أبو حيّان في باب الاشتغال إلى أنْ الاسم المفتقر لما بعده بعامل يفسّره العامل في ضميره أو تداخله لفظاً أو معنى، ويختار النّصب في الاسم الذي يلي همزة الاستفهام، نحو : (أزيدًا ضَرَبْتَهُ، وأزَيدًا أنتَ ضَارِبَهُ) ، سواء الاستفهام حصل عن فعل أو عن الاسم، نحو : (أَزيدًا ضَرَبْتَهُ)، ونحو : (أزيدًا ضَرَبْتَهُ أمْ عمرًا).(ينظر: أبو حيان،1998م :2167/4)

وتابعهم الأزهري (905هـ) بأنْ الفعل يضمر بعد همزة الاستفهام وينصب الاسم الذي بعدها على المفعولية مستدلًا بقوله تعالى:﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ﴿٢٤﴾ ﴾ . (القمر:24) فالراجح عنده نصب (بشرًا) بفعل محذوف يفسره المذكور ، فالتقدير:(أنتبع بشرًا مثلنا؟!) و المختار هو النصب، وإذا فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار عنده الرفع على الابتداء، نحو: (أأنت زيد تضربه)؛ لأن الاستفهام هنا داخل على الاسم، وليس على الفعل، لو جعل الضمير (أنت) مبتدأ.(ينظر: الأزهري،2000م :448/1)

وَنُقِلَ عن ابن الطراوة (528هـ) في ارتشاف الضرب والمقاصد النحوية بأنَّ سبب اختيار الوجهين وذكر أن الاستفهام إذا كان عن اسم فالرفع واجب نحو: (أزيدًا ضربْتَه أم عَمروٌ؟) يجب نصب الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط والتحضيض وأدوات الاستفهام غير الهمزة، ويترجح النصب في الاسم المشغول عنه في مسائل منها: أن يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو: الأمر والنهي والدعاء كقولك:(زيدًا اضْرِبْهُ، وزيدًا لا تَهِنْهُ)، و(اللَّهُم عَبْدَكَ ارْحَمْهُ)، والراجح عنده النصب في ذلك؛ لأن الرفع يستلزم الأخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس مع جوازه، ومنها: أن يكون الاسم مقترنًا بعاطف وحكم بشذوذ النصب في الاسم بعد همزة الاستفهام، في البيت الشعري: (جرير ،د_ت:184/2)

أَثَعْلَبةَ الفَوارِسَ أم رِيَاحاً عدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا

فنصب فيه الاسم يعده شاذًا أو من الضرورات الشعرية .(الشاطبي،2007م :982/2_984، و الصبان ،1997م :٦٥، و الأزهري،2000م :448/1)

والواضح أنَّ الاسمِ الذي يلي همزةِ الاستفهام منصوب على المفعوليّة بفعلٍ مضمرٍ يفسّره الفعلُ المذكور، فالقاعدة النحوية عند سيبويه ومن تابته أنَّ همزةَ الاستفهام مختصّةٌ في الأصل بالدخول على الأفعال، وأنَّ مجيءَ الاسم شاذ، والأصل نصبه بتقدير فعلٍ محذوفٍ قبل الاسم وبقي عمله فنصبه، فمن أدلة القياس : (أزيدًا ضَرَبْتَه؟) تقديره: (أَأَهنْتَ زيدًا ضربته؟)، وَ ورد في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ٢٤﴾. (القمر:24) إذْ نُصب (بشرًا) بعد همزة الاستفهام على أنَّهُ مفعول به، ولا يصحّ جعله مفعولًا للفعل (نتبعه)؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله بالضمير، فلا يتعدّى إلى مفعولٍ آخر. فتعين أن يكون منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ يفسّره المذكور، والتقدير: (أنتبع بشرًا منا واحدًا؟). وهذا المختار والمرجّح؛ لأن الاستفهام بالفعل أوْلى. أمَّا رفع الاسم على الابتداء ، فضعيف في القياس. فتبيّن إنَّ نصب الاسم بعد همزة الاستفهام على إضمار فعلٍ يفسّره المذكور هو الوجه الأرجح؛ لموافقته القاعدة النحوية التي نصّ عليها سيبويه ومن تابعه.

ثالثاً: إسناد الفعل بالظرف أوْلى

ذهب ابن يعيش(643هـ) إلى أنْ الفعل يسند بالظرف أوْلى (المفعول فيه) من (المفعول به)، بقوله: ((إذا بنيت الفعل لما لم يسمّ فاعله. لا يمتنع إقامة شيء منها مقام الفاعل، كما كان ذلك مع المفعول به، فهذا ما لا خلاف فيه، لأنّ فيه فائدة، إنما الخلاف في الأوْلى منها، فذهب قوم إلى أن الاختيار إقامة الجارّ والمجرور؛ لأنَّه في مذهب المفعول به، فإذا قلت: (سِرْتُ بزيدٍ)، فالسير وقع به، وقال قومٌ: الظرف أوْلى لظهور الإعراب فيه. فإن قيل: فالإعراب أيضًا يظهر في المصدر كما يظهر في الظرف، قيل: ذاك صحيح، إلّا أن الظرف فيه زيادةُ فائدة ؛ لأنّ الفعل دال على المصدر، وليس بدال على الظرف. وقولنا: (مُسْتَوِيَةُ الْأَقْدَامِ) يحمل على التساوي في الجواز فاعرفه)). (ابن يعيش،2001م :316/4). فبيّن ابن يعيش(643هـ) أن الفعل عند إسناده أوْلى به أنْ يُسند إلى الظرف؛ لأنّه الأقرب في المعنى إلى الفعل، إذْ الظرف هو وعاءً زمانيًا أو مكانيًا لوقوع الحدث، ويرجع ذلك إلى أن الفعل في ذاته يُعبّر عن الحدث والزمن، مما يجعله الأنسب لأن يكون قائمًا مقام الفاعل في حال البناء للمجهول أو الإسناد. (ينظر: ابن يعيش،2001: 315/4_316)

وهو مذهب الأخفش(215هـ) بأنْ الظرف يقوم مقام الفاعل ؛ ففي قوله تعالى : ﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. (البقرة:184)

فقال في (أَيَّامًا) معناها أنّه (كُتِبَ الصِّيامُ أياماً)؛ (الأخفش،1990م:169/1) لأنَّها شَغَلْتَ الفعل بالصيامِ حتى صار يقوم مقام الفاعل إذ صارت الأيَّامُ كأنك قد ذَكَرْتَ مَنْ فَعَلَ بِها.(ينظر: الأخفش،1990م :169/1) وَ أجاز ذلك في (ضُرِبَ الضَرْبُ الشديدُ زيدًا)، (ودُفِع

الدفعُ الذي تعرِف إلى محمدٍ دينارًا)،(وقُتِلَ القَتْلُ يومَ الجُمعةِ أَخَاكَ)، ونحوها ثم قال: هو جائز في القياس وإن لم يرد بهِ الاستعمال ،مستدلًا بقول الشاعر: (جرير، د–ت: ٢/٩٤٤)

فَلو ولدت قُفَيرةُ جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلِكَ الكَلْبَ الكِلاَبا

فَقَدْ أقامَ حرفُ الجرّ ومجروره مقام الفاعل ووجود مفعول به صـــحيح في الجملة وهو القياس. (ينظر: العكبري،1986م :272) فوافقهم العكبري (616هـ) بإقامة الظرف(المفعول فيه) بدلًا من المصـدر أو الجار والمجرور بل منع المصـدر أن يقام مقام الفاعل والمفعول به مذكور؛ وذلك قوله: ((لا يجوزُ أن يقامَ المصدرُ مقامَ الفاعلِ مع وجودِ المفعول به الصَّحيحِ في الاختِيار، وإنّما بابه الشّـعر)). (العكبري،1986م:270) وَفي قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـــجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٨٨﴾ (الأنبياء:88) وقولـه تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٤﴾ (الجاثية:14) وفيها ثلاثة وجوه أحدُهما: أنّها ضـعيفةٌ لا يَنبغي أن يُؤخذ بها، يدلُّ عليه أن فيها حكمان يُضَـعِّفانِها، أَحدُهما: إقامةُ المصدَرِ مقامَ الفاعل مع المَفعول الصَّحيح مع أن المَعنى ليس عليه، لأنَّ المعنى أن المؤمنين هم الذين يَنجون ونســـبةُ النَّجاء إلى النجاء بَعيدٌ جدّاً، والثاني: أنّه سكن الياء وهي آخر الفعل الماضـي، وهو من بابِ الضَّـرورةِ أيضـاً، وما هذا لا يُجعلُ أصـلاً يقاسُ عليه، أمَّا الثالثُ: أن أَصله من نُنْجي بنونين فقلب الثَّانية جيماً، وأُدغم وعلى هذا هو مسـتقبل لم يسـكن آخره للضـرورة،(العكبري،1986م:270_272). أمَّا مَنْ احتج السَماع فنحو قول جَريرٍ: (جرير، د–ت: ٢/٩٤٤)

فَلو ولدَتْ قُفَيرةُ جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلِكَ الكَلْبَ الكِلاَبا

أي: سُبَّ السَبُّ، وقد قيلَ فيه ؛أنَّه مِنْ ضَرورات الشّعرِ، و إن التَّقديرَ: (يا جروَ كلبٍ)؛ أي لو ولدت قُفيرة الكلابِ، فالكلابُ مفعولٌ وَلَدَتْ ويا جروَ كَلْبٍ نِداءٌ، معتَرِضٌ، وأفردَ الضَّـــمير في ((سُبّ)) لأنه يعودُ إلى جِنْسِ الكِلاب، وذكر أنَّ الكوفيين أجازوا الحكمين في أنْ يقامَ الظرف وحرف الجر مقامه، أيُّ :مقام الفاعل.(العكبري،1986م:268)

أمّا ابن مالك(672هـ) و ابن عقيل (769هـ) فذهبا إلى أنْ الظرف لا يصلح للنيابة عن الفاعل في شرح الألفية استناداً بأبيات ابن مالك: (ابن مالك،د.ت:26)

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

إذْ قال: ((تقدم أن الفعل إذا بني لما لم يسـم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل، وأشـار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصـدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلا للنيابة أي صـالحا لها واحترز بذلك مما لا يصـلح للنيابة كالظرف الذي لا يتصـرف والمراد به ما إلزام النصـب على الظرفية نحو: (سَـحَرُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ سَـحَرُ يَوْمِكَ بِعَيْنِهِ) يوم بعينه ونحو :(عِنْدَكَ) ... فلا تقول: (سِيرَ وَقْتٍ، وَلَا ضَـرْبَ ضَـرْبٍ، وَلَا

جَلَسَ فِي دَارٍ)؛ لأنّه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك:(سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ وَمُرَّ بِزَيْدٍ))). (ابن عقيل، 1980م:120/2)

وتابعهم أبو حيان(745هـ) بأنَّ الجار والمجرور ينوب عن الفاعل، وذلك بقوله:((ولا يخبر في (مَرَّ بزيدٍ) المجرور، الذي قام مقام الفاعل مادام مجرورًا)). (أبو حيان،1998م:1058/3)

وخالفهم المبرد (285هـ) وبيَّن أنَّه لا فرق بين الظرف والمصدر أو الجار والمجرور بل أسندها كلها للفعل، فكلها حسنة عنده، إذْ قال: ((المصادر كل مَا تنصب مِنْهَا نصب الْمصدر لم تخبر عَنهُ فَإِن نصبته نصب الْأَسْمَاء، فقد حكمت لَهُ بِالرَّفْع، والخفض: في موضعهما، وَجَعَلته كَسَائِر الْأَسْمَاء، وَذَلِكَ قَوْلك: (سِرْتُ زَيدٍ سَيرًا) لَيْسَ فَي قَوْلك: (سَيرًا) ... وَتقول: (سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرٌ شَدِيدٌ، وَسِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرَتَانِ) فَإِن قلت: (سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرًا) فالنصب الْوَجْه، وَالرَّفْع بعيد، لِأَنَّهُ توكيد، وَقد خرج من معانى الْأَسْمَاء قَالَ الله عز وَجل: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣﴾ (الحاقة:13) فَرفع لما نعت فَإِذا أخْبرت عَن (الصُّور) قلت: المنفوخ فِيهِ نفخة وَاحِدَة الصُّور وَإِن أخْبرت عَن النفخة قلت: المنفوخة فِي الصُّور نفخة وَاحِدَة وَتقول: (سِيْرَ بِزَيْدٍ فَرسَخ) إِذا أقمته مقَام الْفَاعِل فَإِن قيل: أخبر عَنهُ، قلت: (الْمَسِيْرُ بِزَيْدٍ فَرسَخ) فَإِن قيل: (أُخبِرَ عَن زيدٍ) قلت: (الْمَسِيرُ بِهِ فَرسَخ زيدٌ وَإِن قلت: (سِيرَ بزيدٍ فرسخًا)، فنصبته نصب الظروف، وَلم تقمه مقَام الْفَاعِل لم يجز الْإِخْبَار عَنهُ وَكَذَلِكَ: سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمًا، وَسِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرًا))). (المبرد،د.ت:104/3)

وتابعهم ابن السراج(316هـ) في الرأي نفسه إلَّا أنَّه أضاف فيه إضمار الفاعل وتقديره من سياق الكلام، فقال: ((في هذه المسألة تقول: (الْفَرْسَخَانِ الْيَوْمَانِ مَسِيرُهُمَا بِزَيْدٍ) (هما) فتجعل الأوْلى مفعولا والثانيةَ تقومُ مقامَ الفاعلِ؛ لأنّ قولك:(مَسِيرُهُمَا هُمَا الْفَرْسَخَانِ)، فإذا جعلت (مَسِيرَهُمَا) خبرًا عن اليومين فقد أجريتهما على غير من هُما لهُ فلم يحتمل الاسم إذ جرى على غير نفسه أن يكون فيه ضميرٌ مرفوع، ولو قلت: (الْفَرْسَخَانِ الْيَوْمَانِ مَسِيرُهُمَا بِزَيْدٍ) جازَ والألف للفرسخينِ ألا ترى أنك تقول: (زيدٌ ضاربُه أَنا) ولو قلت: (زيدٌ اضْرِبْهُ) لم تحتجْ إلى (أنا) لأن الفعل مما يضمر فيه، وإن جرى على غير صاحبه)). (ابن السرَّج، د.ت:297/2)

يبدو لنا من مجموع الأقوال وبيانِها أن المرجّح عند بناء الفعل للمفعول هو إسناده إلى الظرف؛ لأنَّ الظرف أقرب للفعل من غيره؛ إذْ إن الفعل يعبر عن حدث مرتبط بزمن، والظرف بدوره يكمل هذا المعنى بتحديد زمن أو مكان وقوعه، وإنّ إسناد الفعل إلى الظرف يعطي معنى دقيقاً بخلاف المصدر الذي غالبًا لا يضيف سوى معنى التأكيد، لأن الفعل يتضمن دلالة الحدث من الأصل، فلا يتحقق بإسناده إلى المصدر أي جديد، أما الجار والمجرور، فهما يرتبطان بالفعل بعلاقة تعلّق فقط وليس باندماج دلالي فإسناد الفعل إلى الظرف في قوله تعالى: (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ)، إذْ أُقيم الظرف مقام الفاعل لقوة ارتباطه بالفعل، وهو موافق للقياس من الناحية

المعنوية، أما أدلة إسناد الفعل إلى المصدر أو الجار والمجرور، في غالبًا ما تُفسّر على الضرورة الشعرية، أو تكون ضعيفة دلاليًا، أو تستدعي تأويلًا يصعب استقراؤه كقاعدة قياسية منتظمة وهو مسموع والقياس هو الأوْلى.

رابعاً: بناء الفعل الماضي

ذهب ابن يعيش (643هـ) إلى أنْ الفعل الماضي يُبنى على الفتح وَ لا يُبنى على الكسرِ ولا الضم، وقد منع من بناءه عن الضم ولكن امتناعه عن بناء الكسر أوْلى، إذْ قال: ((فإن قيل: ولم كانت الحركة فتحة؟ فالجواب أن الغرض بتحركه أن يجعل له مزية على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض، كما تصل بالضم والكسر، والفتح أخف؛ فوجب استعماله، ووجه ثان: وهو أن الجر لما منع من الفعل، وهو كسر عارض، فالكسر اللازم أوْلى أن يمنع؛ فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر))(ابن يعيش،2001م :208/4)

وهو مذهب ابن السراج(316هـ) إذْ جعل للفعل الماضي ميزة في بناءه على الفتح عن الأمرِ والمضارع.(ينظر: ابن السرّاج، د_ت:145/2)

وَ وافقه ابن جني (392هـ) وبيّن أن الفعل الماضي مبنيٌ على (الفتح) إذا كان ثلاثيًا لم يتصل به شيء، فقال: ((والمبني على ضَرْبَيْنِ مَبْنِيّ على الْفَتْح وَهُوَ جَمِيع أَمْثِلَة الْمَاضِي قلت حُرُوفه أَو كثرت نَحْو: (قامَ، وجلسَ، وذهبَ ، وضربَ واستخرجَ)، ومبني على السّكُون وَهُوَ جَمِيع أَمْثِلَة الْأَمر للمَوَاجهِ مِمَّا لَا حرف مضارعة فِيهِ وَذَلِكَ نَحْو قَوْلك: (قُم، وخذْ ،واضربْ ،وانطلقْ ،واستخرجْ))) (ابن جني، د_ت:123) فالفعل الماضي مبني على (الفتح) ظاهراً (ينظر: ابن جني، د_ت: 100، و ابن الخباز،2007م :100، و ابن هشام،1963م :٢٧) ، نحو: (ضَرَبَ)، أَو مقدراً، نحو: (عَصَى) ، نحو قوله عز وجل: ﴿عَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾ (طه:121)

خالفهم أبو الفداء (732هـ)وذهب إلى أنَّ الفعل الماضي يُبنى على الفتح والسكون والضم،بقوله: ((والماضي مبنيّ على الفتح لفظًا نحو:(ضرب) أو تقديرًا نحو: (رمى) وبني على الفتح لكونه أخفّ، وسكّنوا آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك نحو: (ضَرَبْتُ) ،و(ضرْبتُما)، لأنّ الضمير المرفوع المتصل كالجزء فلمّا كان متحركا كرهوا بقاء الفعل الماضي متحرّكا لئلا يؤدي إلى توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإذا اتّصل بالفعل الماضي واو الجمع كقولك: (ضربُوا)، (وقتلُوا) ضمّوا آخره ليناسب الواو)).(أبو الفداء،2000م :6/2) فيسكن الفعل الماضي عند اتصاله بضمائر متحرك، مثل تاء الفاعل في (ضربْتُ) أو ألف الاثنين في (ضربْتُما)، يتم تسكين آخر الفعل. والسبب وراء ذلك هو أن الضمير المتصل يُعتبر جزءًا من الكلمة، ومع تحركه وإذا أبقي الفعل مفتوحًا، سيؤدي ذلك إلى ظهور عدد كبير

من الحركات المتتالية في النطق، وهو أمر مســـتثقل لغوياً، فكره توالي أربع حركات متتابعة في كلمة واحدة، فجعلوا التسكين للتخفيف من ثقل النطق وتحسين انسيابية مع النطق، أما إذا اتصل بالفعل الماضــي واو الجماعة، مثل: (ضــربوا) و(قتلوا)، فإنهم يقومون بضــمّ آخر الفعل.(ينظر: أبو الفداء،2000م :6/2، و ابن الحاجب، 1980م: 338، والعيني،2010م : 24/2)

وتابعه ابن هشـام (761هـــ) إلى أنْ يبنى الفعل الماضـي على السكون عند اتصـاله بضـــمير رفع متحرك، فيســكن لكراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك يبنى على الضم عند اتصاله بواو الجماعة والضم عارض لمناسبة الواو فـللماضي ثلاث حالات بناء، فيبني على الفتح، أو على السكون، أو على الضم. (ينظر: ابن هشام،1963م :٢٧)

و الراجح أنّ الأصل في بناء الفعل الماضـي هو الفتح لخِفّته، وما يطرأ عليه من تسكين أو ضــمّ ليس خروجًا عن هذا الأصــل لذاته، وإنما هو تغيير عارض اقتضــته العلّة الصــوتية، فالتسكين عند اتصــال ضــمير مرفوع متحرّك مرجَّح لأنّ الضــمير بمنزلة جزء من الكلمة، وبقاء الفتح يؤدّي إلى ثِقل توالي الحركات، فكان التســكين أوْلى للتخفيف، والضــمّ عند اتصـــال واو الجماعة مرجَّح لا لكونه بناءً أصليًا، بل لمناسبة الواو، إذ الضمّ أنسب بها صوتيًا ، فالأقوى أنّ الفتح هو البناء الحقيقي للماضـي، أمّا التسكين والضـمّ فهما عارضـان تابعان لاعتبارات صـوتية محضة، لا ينازعان الأصل ولا يخرجان عنه والعلة في امتناعه عن الكسر ؛لأنه فعل والأفعال لا تجر.

خامساً: ما عدا وما خلا بين الفعلية والحرفية

ذهبَ ابن يعيش إلى أنْ (ما خلا وما عدا) هما فعلين ينصــبان الاســم الذي بعدهما على أنه (مفعولٌ به) لأن (ما) المصــدرية لا تدخل إلا على الأفعال، والفاعل مضــمر مقدرٌ بما تقدم، وذلك بقوله: ((ولا يظهَر هذا الاســـمُ المقدَّرُ على ما تقدّم في(خلَا)، و(عَدَا) ؛ لأنّ هذه الأفعال أُنيبتْ في الاستثناء عن (إلّا)، فكما لا يكون بعد (إلّا) في الاستثناء إلّا اسمٌ واحدٌ، فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلّا اســـمٌ واحدٌ لأنّها في معناها. والكوفيون يقولون التقديرُ: لا يكون فَعْلُهم فَعْلَ زيدٌ، أضـمرتَ الفَعْل، وهو المضـمر المجهول، و وضـعتَ الاسم المنصـوب موضـعَ الفَعْل. وما ذهب إليه البصـــريون أمثلُ، لأنه أقلُّ إضـــمارًا، فكان أوْلى، وقد يكون (لَيْسَ)، و(لَا يَكُونُ) وصفَيْن لِما قبلهما من النكرات، تقول: (أتتْني امرأةٌ لا تكون هندًا)، فموضعُ (لَا تَكُونُ) رفعٌ بأنّه وصـفٌ لامرأةٍ، وكذلك تقول في النصـب، والجرّ: (رأيتُ امرأةً ليسـت هندًا, ولا تكون هندًا)، و(مررتُ بامرأةٍ ليست هندًا، ولا تكون هندًا)، ولا يوصَف بـــ (خَلَا و عَدَا))). (ابن يعيش،2001م :50/2) فبيَّن ابن يعيش أنّهما فعلين مستدلًا بقول الشاعر: (ابن أبي ربيعة، د_ت: 256)

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ وكلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زائلُ

فنُصِبَ لفظ الجلالة (اللهَ) بعد (خلا)، فدلّ ذلك على أنّ الاسم الواقع بعد (ما خلا) يكون منصوبًا، وذلك لأنّ (ما) هذه مصدرية، و (ما) المصدريَّة لا يكون بعدها إلّا فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنّه مفعول به، وانّما يجوز جرّه إذا كانت حرفًا، وهي لا تكون حرفًا متى سبقها الحرف المصدريّ، وفي البيت شاهد آخر للنحاة، وهو توسّط المستثنى بين جزأي الكلام في قوله: (ألا كلّ شيء ما خلا اللهَ باطل)، يريد: (ألا كل شيءٍ باطل ما خلا اللهَ)،(ينظر:ابن يعيش،2001م :50/2_51)

ونصّ سيبويه (180هـ) على أنّ (ما خلا وما عدا وحاشا) يُنصب الاسم بعدهم ولا يجوز الخفض ولا الرفع ، معللًا بأن (ما) اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: (أفَعلْتَ ما فَعلْتَ). فلا يجوز أن تقول: (أَتُونْي ما حاشَا زيدًا)، فهذا ليس بكلام. (ينظر: سيبويه،1988م :350/2)

و تابعه المبرد(285هـ) فأقّر بأنْ (ما عدا و ما خلا) قد يكونا فعلين ويجوز أن يكونا حرفي خفض، أمّا قولُه بأنّهما فعلين: ((وَأما عدا وخلا فهما فعلان ينْتَصب مَا بعدهمَا وذَلكَ قَوْلك: (جَاءَنِي الْقَوْمُ عَدَا زيدًا)؛لِأَنَّهُ لما قَالَ جاءَ الْقَوْم وَقع عِنْد السَّامع أَن بَعضهم زيدا فَقَالَ: (عَدَا زيدًا) أَي: جَاوز بَعضهم زيدًا فَهَذِهِ تَقْدِيره إِلَّا أَن عدا فِيهَا معنى الِاسْتِثْنَاء وَكَذَلِكَ خلا فَمَعْنَى عدا جَاوز من قَوْلك لَا يعدونك هَذَا أَي لَا يجاوزنك وخلا من قَوْلهم خلا يَخْلُو .)ينظر: المبرد، د_ت:426/4)

وأجاز بأن تكون (خلا) حرف خفض فتقول: (جَاءَنِي الْقَوْم خلا زيدٍ)؛لأنّه خلا تشبه (حاشا) في العمل، وكذلك (على) قد تكون حرف خفض، نحو: (على زيد درهم) وقد تكون فعلا. (ينظر: المبرد، د_ت:426/4_427)

وتابعهم ابن هشام(761هـ) في جواز الوجهين النصبُ والجر. (ينظر: ابن هشام،2000م :245/2_246)

و الظاهر أن النصب بعد (ما عدا) و(ما خلا) هو الأصل، وذلك لأنهما يُعدان فعلين وليس حرفين؛ لأنّ القياس على القاعدة النحوية أنَّ (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال. وبما أن مصدريتها ثابتة، فإن فعليتهما تصبح مؤكدة، مما ينفي صحة الجر، وأنّ تعدد الشواهد التي تدعم النصب ووضوحها بالمقارنة مع قلة شواهد الجر واحتمالية تأويلها، يعزز هذا الرأي، واتفاق جمهور النحاة البصريين على فعليتهما وأنّ الخفض بهما شاذ، ومن القواعد النحوية أنّ (عدا) و(خلا) تقومان مقام (إلا) في الاستثناء، والأصلُ في المستثنى هو النصب؛ لذلك يُعد النصب بعد (ما عدا) و(ما خلا) الأصح من وجه القياس والأقوى من وجه الاستعمال، أما الجر فإما شاذ أو مؤول بزيادة (ما) أو مستند إلى السماع.

الخاتمة والنتائج:

- اعتماد ابن يعيش (643هـ) مصطلح (الأَوْلَى) في ترجيح الأحكام النحوية، استنادًا إلى السماع والقياس.
- إعمال الفعل الماضي الثاني هو الأَوْلَى عند البصريين؛ لكونه أقرب إلى المعمول، في حين رجّح الكوفيون إعمال الفعل الأول.
- نصب الاسم بعد همزة الاستفهام بفعلٍ مضمرٍ يفسّره المذكور هو الوجه الأرجح.
- إسناد الفعل إلى الظرف أَوْلَى من غيره عند البناء للمجهول.
- الأصل في بناء الفعل الماضي هو الفتح، وما عداه عارضٌ لأسبابٍ صوتية.
- كشفت الدراسة عن اعتماد ابن يعيش منهجًا قائمًا على الموازنة بين الأقوال والترجيح وفق الأصول النحوية.
- تأكيد المسائل المدروسة في ضبط القاعدة النحوية وبيان أثر الفعل الماضي في بناء الجملة العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن أبي ربيعة عمر، (د.ت)، الديوان، تحقيق: أحمد أكرم الطباع، دار القلم، بيروت – لبنان.
- ابن الخباز، أحمد بن الحســـين، (2007م)، توجيه اللمع، تحقيق فايز زكي محمد دياب، ط2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، (د.ت)، الأصول في النحو، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، د.ط، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ابن شاهنشاه، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل، (2000م)، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق رياض بن حسن الخوام، د.ط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن شـــداد، عنترة، 1964م، الديوان، د.ط تحقيق ودراســـة: محمد ســـعيد مولوي، المكتب الإسلامي، القاهرة.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصـري، (1980م)، شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، دار التراث، القاهرة؛ دار مصر للطباعة، القاهرة.

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (1972م)، معجم مقاييس اللغة، ط2، شـــركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن فرحون، (1990م)، كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (1982م)، شـــرح الكافية الشـــافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، مكة المكرمة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، (د.ت)، ألفية ابن مالك، د.ط، دار التعاون، د.م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1994م)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت.
- ابن هشـام الأنصـاري، جمال الدين بن هشـام، (1963م)، شـرح قطر الندى وبل الصـدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي الســـرايا محمد بن علي، (2001م)، شـــرح المفصل للزمخشري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أبو حيان الأندلســي، محمد بن يوسـف بن علي بن يوسـف بن حيان، (1998م)، ارتشـاف الضرب من لسان العرب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1999م)، البحر المحيط، د.ط، دار الفكر، بيروت.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن علي بن سليمان المجاشعي، (1990م)، معاني القرآن، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأصـبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضـل، (1995م)، إعراب القرآن، (ط1)، بدون ناشر، الرياض. عين.
- امرؤ القيس، (2004م)، ديوان امرئ القيس، ط2، اعتنى به: عبد الرحمن المصـطاوي، دار المعرفة، بيروت.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سـعيد، (2003م)، الإنصـاف في مسـائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية، بيروت.

- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، (1983م)، كتاب التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جرير، (د.ت)، الديوان، ط3، شرح محمد بن حبيب المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة.
- الجوهري، إسـماعيل بن حماد الفارابي، (1987م)، الصـحاح تاج اللغة وصـحاح العربية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت.
- السـمين الحلبي، أحمد بن يوسـف، (2020م)، إيضـاح السـبيل إلى شـرح التسـهيل، تحقيق محمد عثمان حكمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، (1988م)، الكتاب، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السـيرافي، أبو محمد يوسـف بن أبي سـعيد، (1974م)، شـرح أبيات سـيبويه، د.ط، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- الصـبان، أبو العرفان محمد بن علي الشـافعي، (1997م)، حاشـية الصـبان على شـرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1986م)، التبيين عن مذاهب النحويين البصـريين والكوفيين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، (2010م)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- الكوراني، أحمد بن إسـماعيل، (2008م)، الدرر اللوامع في شـرح جمع الجوامع، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، المقتضب، د.ط، عالم الكتب، بيروت.
- المبرد، محمد بن يزيد، (د.ت)، المقتضـب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، د.ط، عالم الكتب، بيروت.
- المشـكيني، علي المشـكيني، (1995م)، اصـطلاحات الأصـول ومعظم أبحاثها، ط6، دفتر نشر الهادي، قم.
- المقديسي، ابن مفلح، محمد بن مفلح، (2003م)، الفروع، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار المؤيد، الرياض.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (2000م)، إعراب القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

Reference

- Ibn Abī Rabī‘ah, ‘Umar, (n.d.), Dīwān, edited by Aḥmad Akrām al-Ṭabbā‘, Dār al-Qalam, Beirut – Lebanon.
- Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, (2007), Tawjīh al-Luma‘, edited by Fāyiz Zakī Muḥammad Diyāb, 2nd ed., Dār al-Salām for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Egypt.
- Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarī ibn Sahl, (n.d.), Al-Uṣūl fī al-Naḥw, n.p., Mu’assasat al-Risālah, Beirut.
- Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān, (n.d.), Al-Luma‘ fī al-‘Arabiyyah, edited by Fāyiz Fāris, n.p., Dār al-Kutub al-Thaqāfiyyah, Kuwait.
- Ibn Shāhinshāh, Abū al-Fidā’ ‘Imād al-Dīn Ismā‘īl, (2000), Al-Kunnāsh fī Fannay al-Naḥw wa al-Ṣarf, edited by Riyāḍ ibn Ḥasan al-Khawwām, n.p., Al-Maktabah al-‘Aṣriyyah for Printing and Publishing, Beirut.
- Ibn Shaddād, ‘Antarah, (1964), Dīwān, edited and studied by Muḥammad Sa‘īd Mawlawī, Al-Maktab al-Islāmī, Cairo.
- Ibn ‘Aqīl, ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Raḥmān al-‘Uqaylī al-Hamdānī al-Miṣrī, (1980), Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alfiyyat Ibn Mālik, 20th ed., Dār al-Turāth, Cairo; Dār Miṣr for Printing, Cairo.
- Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā, (1972), Mu‘jam Maqāyīs al-Lughah, 2nd ed., Maktabat wa Maṭba‘at Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī wa Awlādih, Egypt.
- Ibn Farḥūn, Ibrāhīm ibn ‘Alī ibn Farḥūn, (1990), Kashf al-Niqāb al-Ḥājib min Muṣṭalaḥ Ibn al-Ḥājib, 1st ed., Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut.
- Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, (1982), Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah, edited by ‘Abd al-Mun‘im Aḥmad Harīdī, 1st ed., Umm al-Qurā University, Scientific Research Center, Mecca.
- Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Ṭā’ī al-Jayyānī, (n.d.), Alfiyyat Ibn Mālik, n.p., Dār al-Ta‘āwun, n.p.
- Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, (1994), Lisān al-‘Arab, 3rd ed., Dār Ṣādir, Beirut.

- Ibn Hishām al-Anṣārī, Jamāl al-Dīn ibn Hishām, (1963), Sharḥ Qaṭr al-Nadā wa Ball al-Ṣadā, edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, 11th ed., Al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā, Egypt.
- Ibn Ya‘īsh, Ya‘īsh ibn ‘Alī ibn Ya‘īsh ibn Abī al-Sarāyā Muḥammad ibn ‘Alī, (2001), Sharḥ al-Mufaṣṣal li al-Zamakhsharī, 1st ed., Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut.
- Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ‘Alī ibn Yūsuf ibn Ḥayyān, (1998), Irtišāf al-Ḍarab min Lisān al-‘Arab, 1st ed., Maktabat al-Khānjī, Cairo.
- Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf, (1999), Al-Baḥr al-Muḥīṭ, n.p., Dār al-Fikr, Beirut.
- Al-Akhfash al-Awsaṭ, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Sulaymān al-Mujāshi‘ī, (1990), Ma‘ānī al-Qur’ān, 1st ed., Maktabat al-Khānjī, Cairo.
- Al-Azharī, Khālid ibn ‘Abd Allāh ibn Abī Bakr ibn Muḥammad al-Jarjāwī, (2000), Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ bi-Maḍmūn al-Tawḍīḥ fī al-Naḥw, 1st ed., Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut.
- Al-Aṣbahānī, Ismā‘īl ibn Muḥammad ibn al-Faḍl, (1995), I‘rāb al-Qur’ān, 1st ed., no publisher, Riyadh.
- Imru’ al-Qays, (2004), Dīwān Imru’ al-Qays, 2nd ed., prepared by ‘Abd al-Raḥmān al-Muṣṭāwī, Dār al-Ma‘rifah, Beirut.
- Al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Abī Sa‘īd, (2003), Al-Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn, 1st ed., Al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, Beirut.
- Al-Jurjānī, ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Alī, (1983), Kitāb al-Ta‘rīfāt, 1st ed., Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut.
- Jarīr, (n.d.), Dīwān, 3rd ed., commentary by Muḥammad ibn Ḥabīb, edited by Dr. Nu‘mān Muḥammad Amīn Ṭāhā, Dār al-Ma‘ārif, Cairo.
- Al-Jawharī, Ismā‘īl ibn Ḥammād al-Fārābī, (1987), Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa Ṣiḥāḥ al-‘Arabiyyah, 4th ed., Dār al-‘Ilm li-l-Malāyīn, Beirut.
- Al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf, (2020), Īḍāḥ al-Sabīl ilā Sharḥ al-Tashīl, edited by Muḥammad ‘Uthmān Ḥakamī, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut.
- Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān, (1988), Al-Kitāb, 3rd ed., Maktabat al-Khānjī, Cairo.

- Al-Sīrāfī, Abū Muḥammad Yūsuf ibn Abī Sa‘īd, (1974), Sharḥ Abyāt Sībawayh, n.p., Maktabat al-Kulliyyāt al-Azhariyyah, Cairo.
- Al-Ṣabbān, Abū al-‘Irfān Muḥammad ibn ‘Alī al-Shāfi‘ī, (1997), Ḥāshiyat al-Ṣabbān ‘alā Sharḥ al-Ashmūnī li-Alfiyyat Ibn Mālik, 1st ed., Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut.
- Al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’ ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn, (1986), Al-Tabyīn ‘an Madhāhib al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn, 1st ed., Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut.
- Al-‘Aynī, Badr al-Dīn Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Mūsā, (2010), Al-Maqāṣid al-Naḥwiyyah fī Sharḥ Shawāhid Shurūḥ al-Alfiyyah, 1st ed., Dār al-Salām for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo.
- Al-Kūrānī, Aḥmad ibn Ismā‘īl, (2008), Al-Durar al-Lawāmi‘ fī Sharḥ Jam‘ al-Jawāmi‘, Islamic University, Medina.
- Al-Mubarrad, Abū al-‘Abbās Muḥammad ibn Yazīd, (n.d.), Al-Muqtaḍab, n.p., ‘Ālam al-Kutub, Beirut.
- Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd, (n.d.), Al-Muqtaḍab, edited by Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Aẓīmah, n.p., ‘Ālam al-Kutub, Beirut.
- Al-Mushkīnī, ‘Alī al-Mushkīnī, (1995), Iṣṭilāḥāt al-Uṣūl wa Mu‘ẓam Abḥāthihā, 6th ed., Daftar Nashr al-Hādī, Qom.
- Ibn Mufliḥ al-Maqdisī, Muḥammad ibn Mufliḥ, (2003), Al-Furū‘, 1st ed., Mu’assasat al-Risālah, Beirut; Dār al-Mu’ayyad, Riyadh.
- Al-Naḥḥās, Abū Ja‘far Aḥmad ibn Muḥammad, (2000), I‘rāb al-Qur’ān, 1st ed., Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut.